

خارج الفقہ

۵۳

۱-۱۲-۸۹ کتاب الحجّ

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

- ثالثها- الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و قوته و تخلية السرب و سلامته و سعة الوقت و كفايته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٩ لا تكفى القدرة العقلية فى وجوبه، بل يشترط فيه الاستطاعة الشرعية، وهى الزاد والراحلة* و سائر ما يعتبر فيها، و مع فقدتها لا يجب و لا يكفى عن حجة الإسلام، من غير فرق بين القادر عليه بالمشى مع الاكتساب بين الطريق** و غيره، كان ذلك مخالفا لزيه و شرفه أم لا، و من غير فرق بين القريب و البعيد.

● * لمن يحتاج إليهما.

- ** الأقوى أنه مستطيع لو لم يكن المشى أو الإكتساب فى الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٠ لا يشترط وجود الزاد و الراحلة عنده عينا ، بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلها من المال، نقدا كان أو غيره من العروض

الاستطاعة الشرعية

● مسألة ١١ المراد من الزاد و الراحلة ما هو المحتاج إليه في السفر بحسب حاله قوة و ضعفا و شرفا و ضعة*، و لا يكفي ما هو دون ذلك، و كل ذلك موكول إلى العرف، و لو تكلف بالحج مع عدم ذلك لا يكفي عن حجة الإسلام، كما أنه لو كان كسوبا قادرا على تحصيلهما في الطريق لا يجب و لا يكفي عنها**.

● * إذا كانت مخالفة الشرف موجبة للخرج أو الذل.

● ** بل أنه مستطيع لو لم يكن تحصيلهما في الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٢ لا يعتبر الاستطاعة من بلده و وطنه، فلو استطاع العراقي أو الايراني و هو في الشام أو الحجاز و جب و إن لم يستطع من وطنه، بل لو مشى إلى قبل الميقات متسكعا أو لحاجة و كان هناك جامعا لشرائط الحج و جب، و يكفي عن حجة الإسلام، بل لو أحرم متسكعا فاستطاع و كان أمامه ميقات آخر يمكن القول بوجوبه* و إن لا يخلو من إشكال.
- *بل لو لم يكن عنده ميقات آخر، بل لو أدرك أحد الوقوفين كان حجه حجة الإسلام من دون حاجة إلى تجديد الإحرام.

الاستطاعة الشرعية

● مسألة ١٣ لو وجد مركب كسيارة أو طائرة و لم يوجد شريك للركوب فان لم يتمكن من أجرته لم يجب عليه، و إلا و يجب إلا أن يكون حرجيا عليه، و كذا الحال في غلاء الأسعار في تلك السنة، أو عدم وجود الزاد و الراحلة إلا بالزيادة عن ثمن المثل، أو توقف السير على بيع أملاكه بأقل منه*.

● * فيجب عليه تحصيل الزاد و الراحلة و لو بالزيادة عن ثمن المثل أو ببيع أملاكه بأقل من ثمن المثل إلا أن يكون حرجا أو ضررا معتد به.

- مسألة ١٤ يعتبر في وجوب الحج وجود نفقة العود الى وطنه إن أراد، أو الى ما أراد التوقف فيه بشرط أن لا تكون نفقة العود إليه أزيد من العود الى وطنه إلا إذا ألجأته الضرورة إلى السكنى فيه.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٥ يعتبر في وجوبه وجدان نفقة الذهاب و الإياب زائدا عما يحتاج إليه في ضروريات معاشه، فلا تباع دار سكناه اللائقة بحاله، و لا ثياب تجمله، و لا أثاث بيته، و لا آلات صناعته، و لا فرس ركوبه أو سيارة ركوبه، و لا سائر ما يحتاج إليه بحسب حاله و زيّه و شرفه، بل و لا كتبه العلمية المحتاج إليها في تحصيل العلم، سواء كانت من العلوم الدينية أو من العلوم المباحة المحتاج إليها في معاشه و غيره، و لا يعتبر في شيء منها الحاجة الفعلية*،...
- *لأن التكليف ببيعهم حرج أو ضرر أو موجب للذل، بل في صدق الإستطاعة عليه نظر، بل منع.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو فرض وجود المذكورات أو شيء منها بيده من غير طريق الملك كالوقف و نحوه و جب بيعها للحج بشرط كون ذلك غير مناف لشأنه و لم يكن المذكورات في معرض الزوال.

الاستطاعة الشرعية

• مسألة ١٦ لو لم يكن المذكورات زائدة على شأنه عينا لا قيمة يجب تبديلها* و صرف قيمتها في مئونة الحج أو تميمها بشرط عدم كونه حرجا و نقصا و مهانة عليه و كانت الزيادة بمقدار المئونة أو متممة لها و لو كانت قليلة.

• * هذا إذا صدق عليه عنوان المستطيع و فيه تأمل و لعل ما عن الكركي من عدم وجوب الاستبدال إذا كانت لائقة بحاله ناظر إلى ذلك.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٧ لو لم يكن عنده من أعيان ما يحتاج إليه في ضروريات معاشه و تكسبه و كان عنده من النقود و نحوها ما يمكن شراؤها يجوز صرفها في ذلك، من غير فرق بين كون النقد عنده ابتداءً أو بالبيع بقصد التبديل أو لا بقصده، بل لو صرفها في الحج ففي كفاية حجه عن حجة الإسلام إشكال بل منع، و لو كان عنده ما يكفي للحج و نازعته نفسه للنكاح جاز صرفه فيه بشرط كونه ضرورياً بالنسبة إليه إما لكون تركه مشقة عليه أو موجبا لضرر أو موجبا للخوف في وقوع الحرام، أو كان تركه نقصاً و مهانة عليه، و لو كانت عنده زوجة و لا يحتاج إليها و أمكنه طلاقها و صرف نفقتها في الحج لا يجب و لا يستطيع.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٨ لو لم يكن عنده ما يحج به و لكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو تتميمها يجب اقتضائه إن كان حالا و لو بالرجوع إلى حاكم الجور مع فقد حاكم الشرع أو عدم بسط يده*، نعم لو كان الاقتضاء حرجيا** أو المديون معسرا لم يجب، و كذا لو لم يمكن إثبات الدين...
- *في جواز الرجوع إلى حاكم الجور نظر، بل منع فلا يكون مستطيعا إذا توقف اقتضاء الدين على الرجوع إليه.
- **أو ضرريا أو موجبا لوهنه.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو كان مؤجلا و المديون باذلا * يجب أخذه و صرفه فيه، و لا يجب في هذه الصورة مطالبته و إن علم بأدائه لو طالبه...

- * من دون مطالبة.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو كان غير مستطيع و أمكنه الاقتراض للحج و الأداء بعده بسهولة لم يجب و لا يكفي عن حجة الإسلام*،...

- *بل يكفي على الأقوى.

الاستطاعة الشرعية

- و كذا لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه في الحج فعلا أو مال حاضر كذلك أو دين مؤجل لا يبذله المديون قبل أجله لا يجب الاستقراض و الصرف في الحج، بل كفايته على فرضه عن حجة الإسلام مشكل بل ممنوع*.

- *بل لا اشكال و لا منع فيه لأنه بعد الإستقراض مستطيع.

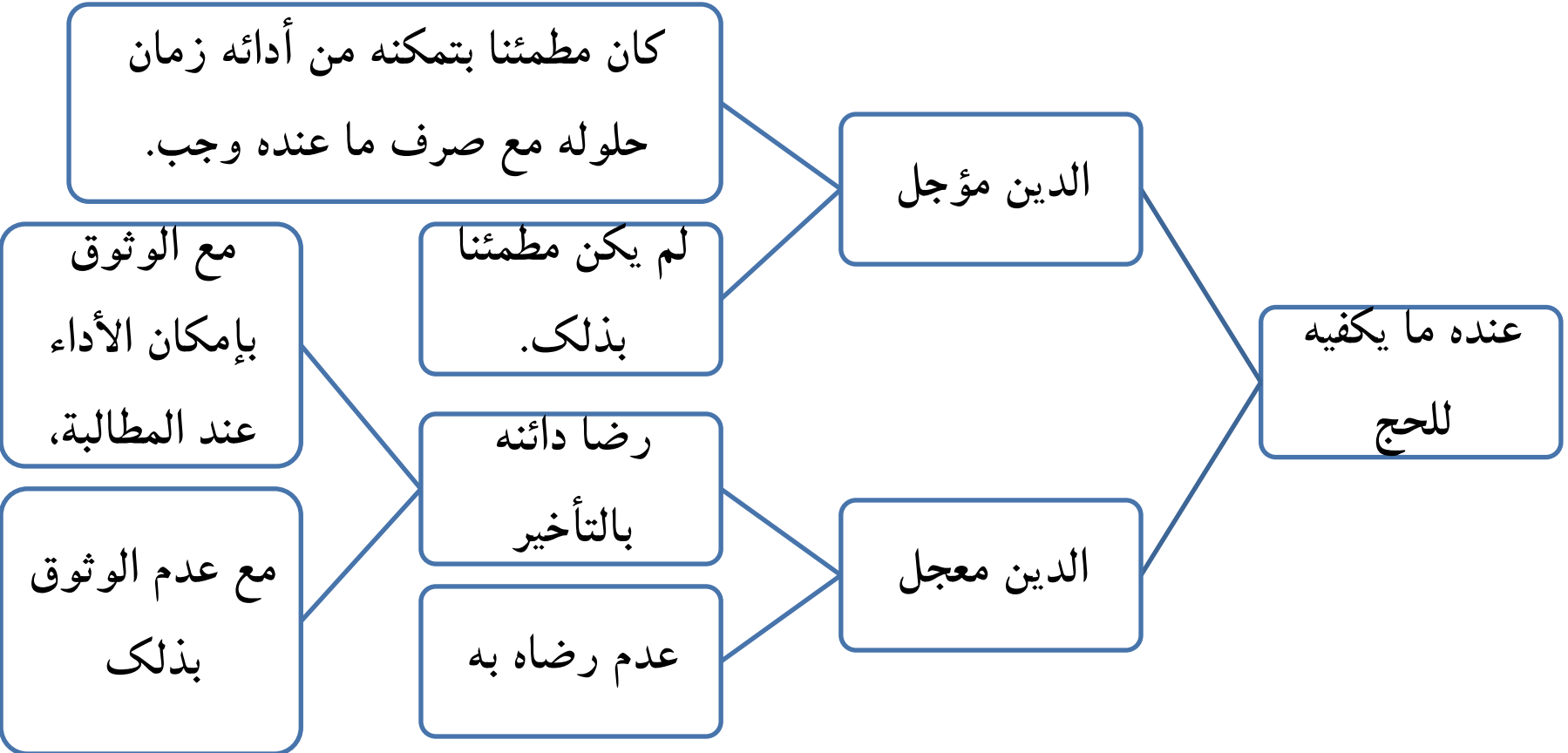
الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٩ لو كان عنده ما يكفيه للحج و كان عليه دين فان كان مؤجلا و كان مطمئنا بتمكّنه من أدائه زمان حلوله مع صرف ما عنده و جب، بل لا يبعد وجوبه مع التعجيل و رضا دائئه بالتأخير مع الوثوق بإمكان الأداء عند المطالبة، و في غير هاتين الصورتين لا يجب، و لا فرق في الدين بين حصوله قبل الاستطاعة أو بعدها بأن تلف مال الغير على وجه الضمان عنده بعدها، و إن كان عليه خمس أو زكاة و كان عنده ما يكفيه للحج لولاها فحاله ما حال الدين مع المطالبة، فلا يكون مستطيعا، و الدين المؤجل بأجل طويل جدا كخمسين سنة و ما هو مبني على المسامحة و عدم الأخذ رأسا و ما هو مبني على الإبراء مع الاطمئنان بذلك لم يمنع عن الاستطاعة.

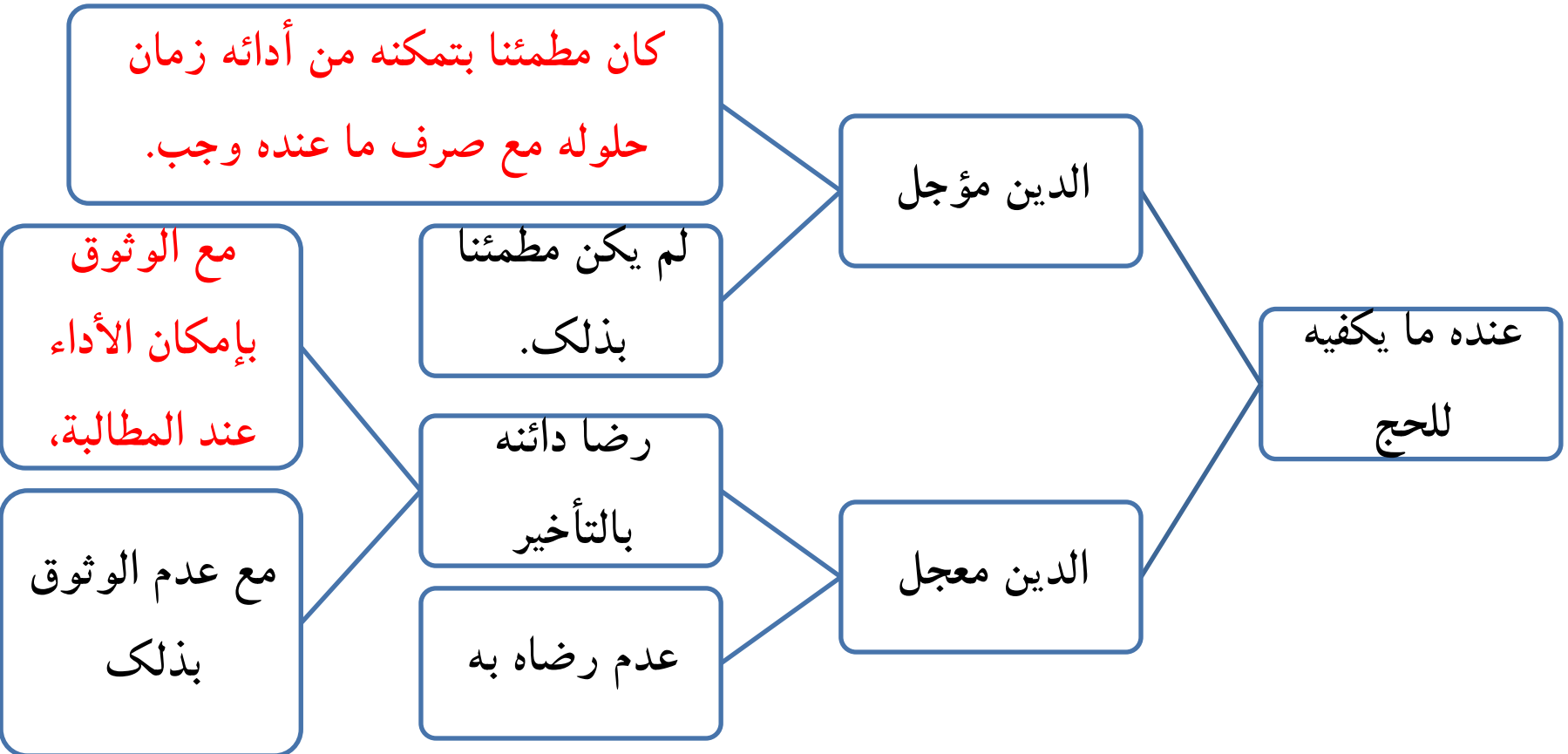
الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٩ لو كان عنده ما يكفيه للحج و كان عليه دين فان كان مؤجلا و كان مطمئنا بتمكّنه من أدائه زمان حلوله مع صرف ما عنده و جب، بل لا يبعد وجوبه مع التعجيل و رضا دائئه بالتأخير مع الوثوق بإمكان الأداء عند المطالبة، و في غير هاتين الصورتين لا يجب، و لا فرق في الدين بين حصوله قبل الاستطاعة أو بعدها بأن تلف مال الغير على وجه الضمان عنده بعدها، و إن كان عليه خمس أو زكاة و كان عنده ما يكفيه للحج لولاها فحاله ما حال الدين مع المطالبة، فلا يكون مستطيعا، و الدين المؤجل بأجل طويل جدا كخمسين سنة و ما هو مبني على المسامحة و عدم الأخذ رأسا و ما هو مبني على الإبراء مع الاطمئنان بذلك لم يمنع عن الاستطاعة.

الاستطاعة الشرعية



الاستطاعة الشرعية



الاستطاعة الشرعية

- (مسألة ١٧): إذا كان عنده ما يكفيه للحجّ و كان عليه دين (٢) ففي كونه مانعاً عن وجوب الحجّ مطلقاً، سواء كان حالاً مطالباً به أو لا، أو كونه مؤجّلاً، أو عدم كونه مانعاً إلّا مع الحلول و المطالبة،
- (٢) لو صرف ما عنده أو بعضه في أدائه لم يبق ما يكفيه له. (الأصفهاني).
- لو صرف ما عنده أو بعضه في أدائه لم يبق له ما يكفيه للحجّ. (البروجردى).
- توضيح الحال أنّ الدين مع كونه حالاً و كون الدائن مطالباً و عدم وفاء المال أو ما يملكه لوفائه و للصرف في الحجّ هو مانع و مع عدم كونه مطالباً و عدم الوثوق بالقدرة على وفاءه أيضاً مانع على الأظهر و مع القدرة على الوفاء به بماله الموجود أو الموثوق بتحقيقه ليس مانعاً و مع كون الدين مؤجّلاً إن كان له مال لوفاء الدين عند الأجل أو يثق بحصوله ليس مانعاً و إلّا بان يلزم حرمان الدائن عن حقه فهو مانع للزوم الضرر على الدائن و لا حكم ضررى في الإسلام و لعدم صدق الاستطاعة أيضاً على الأظهر و القول بصرف المال في الحجّ و الدائن عند الأجل مع عسر المديون ينتظر اليسر ضعيف جداً. (الفيروزآبادى).

الاستطاعة الشرعية

- أو كونه مانعاً إلاً مع التأجيل أو الحلول مع عدم المطالبة أو كونه مانعاً إلاً مع التأجيل و سعة الأجل للحجّ و أعود أقوال و الأقوى كونه مانعاً (١)
- (١) محل إشكال. (الخوانساري).
- يرجع إلى ما قبله سوى الحكم بمانعية الدين على هذا و عدم مانعيته على القول الذي قبله و تظهر الثمرة في الشكّ بالحلول و عدمه فلا يمنع على الأول و يمنع على الثاني و الأصحّ أن الدين غير مانع إلاً مع الحلول فإن المناط في صدق الاستطاعة عرفاً أن يكون عنده مال لا حق له فيه لأحد و لا يجب صرفه في مصرف خاصّ كنفقة أو دين حال مطالب به. (كاشف الغطاء).
- بناءً على اعتبار الرجوع إلى الكفاية في تحقّق الاستطاعة كما سيجيء أنه الأقوى فلو لم يملك المديون و لو قوة ما يفى بدينه عند حلولة لم يكن مستطيعاً على الأقوى. (النائني).
- في غير صورة حلول الدين و المطالبة لا يبعد وجوب حجّه مع رجوعه بكفاية صنعته إلاً إذا علم وقوعه في حرج أدائه عند المطالبة فإن عموم لا حرج يرفع الوجوب من الآن كما لا يخفى. (أقا ضياء).

الاستطاعة الشرعية

- إلّا مع التأجيل و الوثوق بالتمكّن من أداء (٢) الدين إذا صرف ما عنده في الحجّ و ذلك لعدم صدق الاستطاعة (٣) في غير هذه الصورة، و هي المناط في الوجوب، لا مجرد كونه مالكا للمال و جواز التصرف فيه بأيّ وجه أراد، و عدم المطالبة في صورة الحلول أو الرضا بالتأخير لا ينفع في صدق
- (٢) على حدّ الوثوق بتمكّنه من سائر ما يحتاج إليه في إعاشته بعد عوده فإن أداء الدين من جملتها. (البروجردى).
- (٣) الاستطاعة قد فسّرت في الروايات بالتمكّن من الزاد و الراحلة، و المفروض في المقام تحققها فيقع التزاحم بين وجوب الحجّ و وجوب أداء الدين لكن وجوب أداء الدين أهمّ فيقدم فيما إذا كان صرف المال في الحجّ منافيا للأداء و لو في المستقبل، و بذلك يظهر الحال في بقية المسألة. (الخوئي).

الاستطاعة الشرعية

- الاستطاعة، نعم لا يبعد الصدق إذا كان واثقاً بالتمكّن من الأداء مع فعلية الرضا بالتأخير من الدائن، و الأخبار الدالّة على جواز الحجّ لمن عليه دين لا تنفع في الوجوب، و في كونه حجّة الإسلام، و أمّا صحيح معاوية ابن عمّار (١)، عن الصادق (عليه السّلام) عن رجل عليه دين أ عليه أن يحجّ؟ قال: نعم إن حجّة الإسلام واجبة على من أطاق المشى من المسلمين،
- (١) أمّا الصحيحة فقد تقدّم إعراض الأصحاب عمّا سيق مساقها و أمّا الرواية فقد قيّدت بما يدلّ على توقّف الاستطاعة على الرجوع إلى الكفاية. (النائني).

الاستطاعة الشرعية

- و خبر عبد الرحمن عنه (عليه السلام) انه قال: الحج واجب على الرجل و إن كان عليه دين، فمحمولان على الصورة التي ذكرنا، أو على من استقر عليه الحج سابقاً و إن كان لا يخلو عن إشكال كما سيظهر فالأولى الحمل الأول.

الاستطاعة الشرعية

- و أمّا ما يظهر من صاحب المستند من أنّ كلّاً من أداء الدين و الحجّ واجب، فاللازم بعد عدم الترجيح التخيير بينهما في صورة الحلول مع المطالبة، أو التأجيل مع عدم سعة الأجل للذهاب و العود، و تقديم الحجّ في صورة الحلول مع الرضا بالتأخير، أو التأجيل مع سعة الأجل للحجّ و العود، و لو مع عدم الوثوق بالتمكّن من أداء الدين بعد ذلك حيث لا يجب المبادرة إلى الأداء فيهما فيبقى وجوب الحجّ بلا مزاحم،

الاستطاعة الشرعية

- ففيه أنه لا وجه للتخير في الصورتين الأوليين، و لا لتعيين تقديم الحجّ في الأخيرتين بعد كون الوجوب تخييراً أو تعييناً مشروطاً بالاستطاعة الغير الصادقة في المقام، خصوصاً مع المطالبة و عدم الرضا بالتأخير، مع أنّ التخير فرع كون الواجبين مطلقين و في عرض واحد و المفروض أنّ وجوب أداء الدين مطلق، بخلاف وجوب الحجّ فإنه مشروط

الاستطاعة الشرعية

- بالاستطاعة الشرعيّة (١)
- (١) يعنى مشروط شرعاً بالاستطاعة و لو شرعيّة. (الأصفهاني).
- لا حاجة إلى التقيد بالشرعيّة فإن أداء الدين مع قطع النظر عن وجوبه شرعاً ممّا يحتاج الناس إليه في إعاشتهم و من لا يقدر عليه مع الحجّ غير مستطيع للحجّ عرفاً. (البروجردى).
- و هي غير حاصلة لا العقلية حتى تكون حاصلة مزاحمة فالقيد في محله. (الإمام الخميني).
- القيد غير محتاج إليه لعدم صدق الاستطاعة مع الدين عرفاً ما لم يتمكن المديون من الجمع بين الحجّ و أداء الدين كما أنه لا يبتنى على القول باشتراط الرجوع إلى الكفاية كما عن بعض الأعاظم. (الكلپايگاني).

الاستطاعة الشرعية

- نعم لو استقرّ عليه وجوب الحجّ سابقاً فالظاهر التخيير (٢) لأنّهما حينئذٍ في عرض واحد
- (٢) بل يجب حينئذٍ الجمع بينهما بصرف المال في الدين و الحجّ و لو ماشياً متسكّعاً نعم إذا لم يقدر إلّا على أحدهما احتمل التخيير و تقديم الدين و الأظهر هو الثاني. (البروجردى).
- إن لم يمكنه الجمع و لو بالحجّ متسكّعاً. (الإمام الخمينى).
- إذا لم يقدر إلّا على أحدهما و إلّا يجب الجمع و لو كان متسكّعاً فى حجة. (الكلپايگانى).

الاستطاعة الشرعية

- و إن كان يحتمل تقديم الدين (٣) إذا كان حالاً مع المطالبة، أو مع عدم الرضا بالتأخير لأهميّة حقّ الناس
- (٣) هذا هو الأحوط. (الأصفهاني).
- هذا هو الأقوى و الفرق بين حالتي الحياة و ما بعد الموت هو كونهما في حال الحياة في الذمّة فيتوقف التخيير حينئذٍ على انتفاء الأهميّة و يتعلّقان بعد الموت بأعيان التركة فلا يبقى لرعاية الأهميّة موقع. (النائيني).
- هذا هو الأوجه. (الشيرازي).

الاستطاعة الشرعية

• من حقّ الله لكّنه ممنوع (١)، و لذا لو فرض كونهما عليه بعد الموت يوزّع المال عليهما (٢)، و لا يقدّم دين الناس و يحتمل تقديم الأسبق منهما في الوجوب، لكّنه أيضاً لا وجه له كما لا يخفى.

• (١) بل ليس ببعيد. (الفيروزآبادي).

• (٢) التوزيع إنّما هو في فرض كفاية المال لهما و إلّا فلا بدّ من صرفه في أحدهما فيصرف في الحجّ بمقتضى النصّ و لولاه كان المتعيّن الصرف في الدين. (الخوئي).

الاستطاعة الشرعية

- و لو كان له مال و عليه دين حال بقدره خمس أو زكاة أو كفارة أو نذر أو لآدمي لم يجب الحج لعدم الاستطاعة باعتبار سبق وجوب الوفاء بما عنده على وجوب الحج إلا أن يفضل عن دينه ما يقوم بالحج فيجب حينئذ لصدقها، بل في المنتهى و القواعد و الدروس سواء كان الدين حالا أو مؤجلا معللا له في الأول بأنه غير مستطيع مع الحلول، و الضرر متوجه عليه مع التأجيل، فيسقط الفرض،

الاستطاعة الشرعية

- قلت: و لتعلق الوجوب به قبل وجوب الحج و إن وجب أو جاز التأخير إلى أجله، لكنه لا يخلو من نظر أو منع و لذا حكى عن الشافعية في المؤجل وجه بالوجوب، بل مال إليه في المدارك، بل و في الحال مع عدم المطالبة، قال: و لمانع أن يمنع توجه الضرر في بعض الموارد كما إذا كان الدين مؤجلاً أو حالاً لكنه غير مطالب به و كان للمديون وجه للوفاء بعد الحج، و متى انتفى الضرر و حصل التمكن من الحج تحققت الاستطاعة المقتضية للوجوب،

الاستطاعة الشرعية

- و قد روى الشيخ فى الصحيح عن معاوية بن عمار «١» سأل الصادق (عليه السلام) «عن رجل عليه دين أ عليه أن يحج؟ قال: نعم إن حجة الإسلام واجبة على من أطاق المشى من المسلمين» بل لم يعتبر فى كشف اللثام وجود وجه للمديون للوفاء، فإنه بعد أن حكى ذلك عن الشافعية قال: «و لا يخلو من قوة سواء كان ما عليه من حقوق الله كالمنذور و شبهه أو من حقوق الناس، لأنه قبل الأجل غير مستحق عليه، و عند حلوله إن كان عنده ما يفى به أداه، و إلا سقط عنه مطلقا أو إلى ميسرة، و كما يحتمل التضييع بالصرف فى الحج يحتمل فوت الأمرين جميعا باهماله، خصوصا و الأخبار «٢» وردت بأن الحج أفضى للمديون، و يؤيده ما مر من صحيح معاوية إن لم يحمل على من استقر عليه الحج سابقا» و هو جيد فى المؤجل دون الحال و إن لم يطالب به صاحبه الذى قد خوطب المديون بوفائه قبل الخطاب بالحج، فتأمل.

الاستطاعة الشرعية

- أقول: الظاهر دخول الإشكال و الخدش في أكثر الصور المذكورة، لأنّ المديون - الذي له مال يسع أحد الأمرين من الحجّ و الدين - داخل في الخطابين: خطاب الحجّ و خطاب أداء الدين، و إذ لا مرجّح في البين فيكون مخيراً بين الأمرين.
- فالوجه أن يقال: إنّ مع التعجيل أو عدم سعة الأجل هو مخير بين الحجّ و وفاء الدين، سواء علمت المطالبة أم لا.
- نعم، لو علم رضى الدائن بالتأخير فلا يكون مأموراً بالوفاء، فيبقى خطاب الحجّ خالياً عن المعارض، فيكون واجباً.

الاستطاعة الشرعية

- و أمّا إذا كان مؤجّلاً بأجل يسع الحجّ و العود - سواء ظنّ له طريق للوفاء بعد العود أم لا - فلم أعتزّ للقدماء على قول في المسألة، و كذا كثير من المتأخّرين. نعم، تعرّض لها جماعة منهم، و هم بين:
- مصرّح بعدم الوجوب إذا لم تفضل عن دينه نفقة الحجّ، من غير تعرّض للمعجلّ أو المؤجّل، كما في الشرائع «١» و بعض كتب الفاضل «٢».
- و مصرّح بعدمه مع التعجيل و التأجيل، كالمنتهى و التحرير و الدروس «٣».
- و ظاهر المدارك و الكفاية و الذخيرة التردّد في بعض الصور «٤».

الاستطاعة الشرعية

- و عن المحقق الأردبيلي: الوجوب «٥»، و الظاهر أنه مذهب القدماء، حيث لم يتعرضوا لاشتراط الخلو عن الدين.
- و هو الحق، لصدق الاستطاعة عرفاً، و المستفيضة المصرحة: بأن الاستطاعة هي أن يكون له مال يحجّ به، كصاح ابن عمّار «٦» و محمد «٧» و الحلبي «٨» و الخثعمي «٩»، و الدالة على وجوب الحجّ على من له ما يحجّ به من المال، كمرسلة الصدوق «١٠» و صحيحة ابن عمّار «١١» و غيرهما «١٢».

الاستطاعة الشرعية

- و لا شكّ أنّ من استدان مالا على قدر الاستطاعة يكون ذلك ملكا له، فيصدق عليه أنّ عنده مال و له ما يحجّ به، للاتّفاق على أنّ ما يقرض ملك للمديون، و لذا جعلوا من إيجاب صيغة القرض: ملكتك، و صرّحوا بجواز بيعه و هبته و غير ذلك من أنحاء التصرفات.

الاستطاعة الشرعية

- ٥٠ بابُ اسْتِحْبَابِ التَّطَوُّعِ بِالْحَجِّ وَ لَوْ بِالِاسْتِدَانَةِ لِمَنْ يَمْلِكُ مَا فِيهِ وَفَاءٌ وَ عَدَمِ وَجُوبِ الْحَجِّ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِلَّا أَنْ يَفْضَلَ عَنْ دَيْنِهِ مَا يَقُومُ بِالْحَجِّ
- ١٤٤٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنِّي رَجُلٌ ذُو دَيْنٍ أَفَاتَدِينُ وَ أَحُجُّ فَقَالَ نَعَمْ هُوَ أَقْضَى لِلدَّيْنِ
- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ مُرْسَلًا نَحْوَهُ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤٤٦٨ و بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَعْلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ قَالَ نَعَمْ الْحَدِيثُ